

Distr.: General
16 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٧ من جدول الأعمال

خطة المؤتمرات

خطة المؤتمرات

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/70/122). وكان معروضا على اللجنة الاستشارية إضافة إلى ذلك تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠١٥ (A/70/32) الذي يتضمن نص مشروع قرار عن خطة المؤتمرات يرد في المرفق الأول منه. واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية ووافوها في النهاية برود خطية استلمتها في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢ - ويتضمن تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٩ والولايات الأخرى ذات الصلة، معلومات عن إدارة الاجتماعات، والإدارة الكلية المتكاملة، والمسائل المتعلقة بالوثائق والمنشورات، والمسائل المتصلة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

ثانيا - إدارة الاجتماعات

٣ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن معامل الاستخدام الإجمالي فيما يتعلق بالاجتماعات التي وفرت فيها خدمات الترجمة الشفوية وعقدتها عينة أساسية من الهيئات التي اجتمعت في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي في عام ٢٠١٤ بلغ ٨٦ في المائة، وهو ما يشكل تحسنا قدره ٤ نقاط مئوية



مقارنة بعام ٢٠١٣، وذلك بسبب تراجع عدد الاجتماعات الملغاة ونسبة الوقت الضائع نتيجة بدء الاجتماعات في وقت متأخر وإنهائها في وقت مبكر، إضافة إلى تحقق نجاح أكبر في عمليات نقل الخدمات (A/70/122، الفقرة ٥). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن معامل الاستخدام بلغ ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٨٥ في المائة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٠ (A/69/527، الفقرة ٣). وتلاحظ اللجنة أن معامل الاستخدام الإجمالي فيما يتعلق بالاجتماعات التي وفرت فيها خدمات الترجمة الشفوية وعقدتها عينة أساسية من الهيئات في مراكز العمل الأربعة بلغ ما قدره ٨٦ في المائة، وهي نسبة تفوق المعدل القياسي المحدد في ٨٠ في المائة، وتمثل أيضا تحسنا في معدل الاستخدام الإجمالي.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام يقدم معلومات عن معاملات الاستخدام على أساس عدد الاجتماعات المبرمجة مقابل الاجتماعات المعقودة بالفعل. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أنها طلبت أن تتضمن مشاريع الميزانيات المقبلة معلومات عن معاملات الاستخدام التي تستند إلى الإشغال الفعلي مقابل القدرة الكاملة المتاحة في جميع مرافق المؤتمرات التابعة للأمانة العامة (A/69/527، الفقرة ٥). ولدى الاستفسار، زودت اللجنة بإحصاءات أولية تبين معامل الاستخدام في نيويورك على أساس الإشغال الفعلي مقابل القدرة الكاملة المتاحة، وأبلغت بعدم توافر الإحصاءات المتعلقة بمراكز العمل الأخرى. وتكرر اللجنة تأكيد رأيها أن التقارير المقبلة المتعلقة بخطة المؤتمرات ينبغي أن تتضمن معلومات عن معاملات الاستخدام في جميع مراكز العمل الأربعة على أساس الإشغال الفعلي مقابل القدرة الكاملة المتاحة، وهو ما من شأنه توفير صورة أكثر دقة عن الاستخدام الفعلي لمرافق المؤتمرات. وتتوقع اللجنة أن تشمل هذه المعلومات أيضا تحليلا مفصلا لاستخدام كل قاعة أو غرفة مخصصة للاجتماعات.

٥ - وفيما يتعلق بمركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، يفيد تقرير الأمين العام بأنه جرى وضع هيكل تسعير تنافسي على نحو ما تطلبه الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠/٦٩ (A/70/122، الفقرة ١٩). وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى توصيتها بأن يجري إدراج التكاليف غير المباشرة في صيغة التكافؤ التي تعتمد عليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٥٠-٥٠) بين توفير الدخل وتحمل التكاليف من أجل كفالة تقدير التكاليف وتقييم المخاطر بشكل كامل. (A/68/567، الفقرة ٩ و A/69/527، الفقرة ٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن هيكل التسعير يعكس الاسترداد الكامل للتكاليف مع صيغة التكافؤ ٥٠-٥٠ بين توفير الدخل وتحمل التكاليف من حيث استضافة أحداث غير تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤتمرات الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن عنصر التسعير يشمل رسوم خدمة بنسبة ٥ في المائة علاوة على الرسوم العامة اللازمة لتغطية التكاليف الإدارية من قبيل ساعات العمل المنفقة في تنظيم

أحداث خارجية أو ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وترى اللجنة أن الأمين العام ينبغي أن يقدم في التقارير المقبلة معلومات واضحة ومفصلة عن صيغة التكافؤ فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكذلك مراكز العمل الأخرى، تعكس بوضوح إدراج جميع التكاليف، المباشرة منها وغير المباشرة. وتبدي اللجنة الاستشارية مزيداً من الملاحظات بشأن هذه المسألة في تقريرها المتعلق بالتقدم المحرز في تشييد مرافق مكتبية جديدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، وآخر التطورات في تجديد مرافق المؤتمرات، بما فيها قاعة أفريقيا.

٦ - وتشير الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام إلى أنه على إثر اكتمال المخطط العام لتجديد مباني المقر، استُعيدت السعة الكاملة لقاعات الاجتماعات، مع إضافة قاعتي اجتماعات متوسطي الحجم وغرفة اجتماعات صغيرة. وترد ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر في تقريرها عن التقرير المرحلي السنوي الثالث عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي تلاحظ فيه اللجنة أن المخطط العام لتجديد مباني المقر مشروع جارٍ قيد التنفيذ. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة لا تتوقع أن يصل عدد الطلبات المقدمة في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة إلى العدد المرتفع الذي بلغته الطلبات المقدمة في الدورة السبعين، وأنها ستقوم ببرمجة الاجتماعات في حدود ما تسمح به المرافق المتاحة. وتنوه اللجنة إلى تأكيدات الأمانة العامة بشأن التخطيط السليم لاستضافة الأحداث المتصلة بالدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

٧ - ويصف تقرير الأمين العام أيضاً ما تقدمه شعبة إدارة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة بجنييف من خدمات التسهيلات الخاصة بالمعاقين لفائدة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك للأفرقة الأخرى، حسبما تقتضيه ولايتها (A/70/122، الفقرة ٢١). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تستخدم برمجيات حاسوبية خاصة لنشر المحاضر الحرفية للجمعية العامة ومجلس الأمن، بالإضافة إلى وثائق أخرى، لكفالة تيسير اطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية على الوثائق. وتشجع اللجنة الأمين العام على تطبيق تدابير إضافية لزيادة إمكانية اطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع المواد المتاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة، وكفالة تطبيق المبادئ التوجيهية الصادرة في هذا الصدد.

ثالثاً - الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي

٨ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمديرين العاملين لمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي اتفقوا، استجابة لقراري الجمعية العامة ٢٥١/٦٨ و ٢٥٠/٦٩، على تحديد مسؤولياتهم بوضوح فيما يتعلق بسياسات إدارة

المؤتمرات وعملياتها واستخدام الموارد. إضافة إلى ذلك، اقترح إدخال تنقيحات على نشرات الأمين العام التي تحدد تنظيم الإدارة والمكاتب التابعة لها، وهي حالياً قيد الاستعراض (A/70/122)، الفقرة ٢٤). وترحب اللجنة الاستشارية بهذه التطورات وتعرب عن أملها في صدور النشرات المنقحة على وجه السرعة.

٩ - ويبين الجدول ٦ من تقرير الأمين العام الوفورات الافتراضية التي تحققت من خلال تنفيذ قاعدة الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي، ويشير إلى أن الوفورات الافتراضية بلغت نحو ١,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالوفورات الافتراضية التي تحققت في عام ٢٠١٣ وبلغت نحو ١,٣ مليون دولار. وترحب اللجنة الاستشارية بزيادة أوجه الكفاءة التي تحققت في إطار قاعدة الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي.

رابعا - المسائل المتعلقة بالوثائق والمنشورات

تعدد اللغات

١٠ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٩، عُين مؤخراً وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات منسقاً جديداً لشؤون تعدد اللغات من أجل تنسيق التدابير المتخذة، واقتراح استراتيجيات تضمن توافق ممارسات المنظمة في مجال اللغات مع أحكام مختلف القرارات المتصلة بتعدد اللغات، والاضطلاع بتنسيق الاقتراحات والطلبات المتعلقة بتعدد اللغات في الأمانة العامة ككل (A/70/122، الفقرتان ٤٤ و ٤٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المنسق الجديد يعترم البدء في مشاورات مع جهات معنية متعددة بشأن هذه المسألة. وتتوقع اللجنة أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، أثناء نظرها في هذا التقرير، معلومات عن الأنشطة المتصلة بتعدد اللغات المضطلع بها منذ اتخاذ القرار ٢٥٠/٦٩ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بما في ذلك الأنشطة التي اضطلع بها المنسق الجديد منذ تعيينه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٢٥٠/٦٩ إلى الأمين العام أن يضاعف جهوده لكفالة التكافؤ التام بين اللغات الرسمية الست. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يعزز الأمين العام جهوده في مجال تعدد اللغات وفقاً للقرار، وأن يقدم معلومات عن هذه الجهود في تقاريره اللاحقة.

رقمنة الوثائق

١٢ - يشير تقرير الأمين العام، فيما يتعلق برقمنة الوثائق، إلى أن مستودعات الأمم المتحدة تحوي ووثائق ورقية يقدر عددها بنحو ١٧ مليون وثيقة، يعود معظمها إلى مرحلة ما قبل العصر الرقمي، حُدد منها عدد الوثائق التي تتسم بأهمية خاصة ويتعين رقمنتها على وجه السرعة بنحو ٣ ملايين وثيقة. ويشير التقرير كذلك إلى أنه حتى نيسان/أبريل ٢٠١٥، تمت رقمنة وفهرسة وإتاحة ما عدده ٣٦٠.٠٠٠ وثيقة، وهو ما يمثل حوالي ١١ في المائة من المجموع التقديري (A/70/122)، الفقرة (٤٨). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن مكتبة داغ همرشولد قامت بتحديد الوثائق التي ستحتل بالأولوية في عملية الرقمنة، وصنفت تبعاً لذلك ٥ ملايين وثيقة باعتبارها بالغة الأهمية، لأنها ووثائق أقدم على وشك التلف. ولدى الاستفسار بشأن الشراكة مع كيانات القطاع الخاص لأغراض الرقمنة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لم تبدأ أي اتصالات مع القطاع الخاص في هذا الصدد. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٢٥٠/٦٩ إلى الأمين العام التعجيل بعملية رقمنة ووثائق الأمم المتحدة القديمة المهمة، ولا سيما الوثائق التي تعتبر ذات أهمية خاصة وتتطلب الرقمنة على وجه الاستعجال.

١٣ - وفيما يتعلق بتوفير الدعم الرقمي لوقائع الاجتماعات، يشير تقرير الأمين العام إلى أن المسؤولية عن دعم وزيادة تنقيح مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق بوصفه حلاً من حلول العمل المؤسسي قد أسندت إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/70/122)، الفقرة (٤٩). وتأمل اللجنة الاستشارية أن يواصل الأمين العام تقديم المعلومات عن تنفيذ مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق في تقاريره المقبلة عن خطة المؤتمرات.

خامسا - المسائل المتعلقة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

١٤ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن الامتحانات التنافسية لتعيين المرشحين لشغل وظائف اللغات تنظم حسب الحاجة، في حين يُعلن عن الشواغر الناشئة عن حالات التقاعد المتوقعة ستة أشهر على الأقل قبل الشغور الفعلي من أجل ضمان الانتهاء من عملية الاختيار في الوقت المناسب وكفالة الاستعاضة عن الموظفين المتقاعدين بشكل سلس. ويصف التقرير أيضاً برنامج الاتصال الذي ينفذ بالشراكة مع شبكة من الجامعات تعززت مؤخراً بانضمام مدرسة الملك فهد العليا للترجمة في طنجة، المغرب. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر التواصل مع الجامعات في أفريقيا في إطار المشروع الأفريقي والتمست مساعدة البعثات الدائمة لتحديد جامعات شريكة محتملة في مناطق أخرى، بما في ذلك أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. ويشير التقرير إلى أن ٥٦ في المائة من

المرشحين الذين اجتازوا الامتحانات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ درسوا في واحدة على الأقل من الجامعات المنتمة إلى الشبكة (A/70/122)، الفقرات من ٥٢ إلى ٥٦).

١٥ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، سعياً منها لمعالجة مسألة ارتفاع معدلات الشغور في دائرة الترجمة التحريرية الفرنسية في المقر لأسباب منها تفضيل المترجمين التحريريين الالتهاق بمراكز العمل الأوروبية، قامت بوضع خطة تشمل انتداب خمسة مترجمين تحريريين من دائرة الترجمة التحريرية الفرنسية بالمقر للعمل في فيينا لفائدة الدائرة بالمقر. وتلاحظ اللجنة الاستشارية استمرار ارتفاع معدلات الشواغر في دوائر اللغات، وتشير إلى ملاحظاتها السابقة بشأن أهمية مبادرات الاتصال، بما في ذلك توسيع شبكة الجامعات، والتخطيط لتعاقب الموظفين (A/69/527، الفقرة ٢٧ و A/68/567، الفقرة ٢٨). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل مقترحا محدداً، بما في ذلك تفاصيل خطته المذكورة أعلاه، لمعالجة حالة الشواغر والتخطيط لتعاقب الموظفين في دوائر اللغات، ولا سيما في دائرة الترجمة التحريرية الفرنسية في المقر.

١٦ - وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في الفقرة ١٢٥ من قرارها ٢٥٠/٦٩ أن يواصل تكثيف جهوده لتعزيز برامج الاتصال، من قبيل المنح التدريبية والتدريب الداخلي، وأن يتبع أساليب مبتكرة للتوعية بالبرامج، بطرق منها إقامة الشراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومؤسسات اللغات المعنية في جميع المناطق، وبخاصة من أجل سد الثغرة الواسعة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج هذه المعلومات في تقريره المقبل عن خطة المؤتمرات.

١٧ - وفيما يتعلق بترجمات الردود الخطية على قائمة القضايا الناشئة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، أُبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار باستمرار تعذر التنبؤ بالردود التي سترد على قائمة القضايا لأنها لا تخضع لمواعيد نهائية رسمية أو حدود قصوى من حيث طولها، وتواجه إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات صعوبات في توفير الترجمة لهذه الردود. وأُبلغت اللجنة كذلك، في سياق عملية تعزيز الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، بأنه ينبغي التريث في تقييم ما لتحديد قائمة القضايا وتوسيعها قبل تقديم التقارير من أثر في حجم الترجمة التحريرية المطلوبة. وفي هذا السياق، تشير اللجنة أيضاً إلى أن الجمعية العامة أيدت، في الفقرة ١ من قرارها ٢٤٥/٦٨ ألف، توصية اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة بتكليف الأمين العام بأن يعيد ممارسة ترجمة الردود الخطية على قائمة القضايا الناشئة عن هيئات حقوق الإنسان، وذلك بأثر فوري.

١٨ - وطلبت اللجنة الاستشارية بيانات مصنفة بشأن عبء العمل الفعلي الذي يتحمله المراجعون في دوائر الترجمة في نيويورك، لكنها تلقت، بدلا من ذلك، معلومات عن عبء العمل اليومي القياسي العام المتوقع من المراجعين إنجازه، وهو ١٢٥ ٤ كلمة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل معلومات عن عبء العمل الفعلي الذي يضطلع به المراجعون في دوائر الترجمة في نيويورك.

١٩ - وتشير الفقرة ٦٢ من تقرير الأمين العام إلى أنه يجري العمل حاليا على توسيع قوائم الترجمة التعاقدية، كما يجري وضع إجراءات واضحة تكفل خضوع كل متعاقد من الأفراد والمؤسسات يوجد اسمه في القائمة لتقييم مراقبة النوعية بانتظام وموافاته بتعليقات على أدائه، بناء على معايير موحدة، في جميع اللغات الرسمية الست، وفي جميع مراكز العمل الرئيسية الأربعة. وفيما يتعلق بمراقبة الجودة، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يجري إعداد منهجية مشتركة لمراقبة جودة الترجمة التحريرية التعاقدية في جميع مراكز العمل، كما يجري وضع معايير مشتركة لإدراج المتعاقدين في القائمة وإزالتهم منها. وتأمل اللجنة أن يتم الانتهاء على وجه السرعة من وضع المنهجية والمعايير المشتركة لمراقبة جودة عمل المتعاقدين من المترجمين التحريريين.